



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE ONLIN : 2791-092X

Arcif : 0.375

Analysis of some indicators of the prudential monetary policy in Iraq for the period 2010 - 2022

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

مد. انور عبدالزهره

Anwar Abdulzahraa
chargeranwar@gmail.com

د. فلاح حسن ثويني

Falah H. Thwaini
Falahecono@yahoo.com

كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية

Abstract

Prudential monetary policy is a set of measures and procedures aimed at preventing potential financial crises and reducing financial system risks. This study aims to analyze the impact of the precautionary monetary policy pursued by the Central Bank of Iraq in confronting economic crises in Iraq through some basic indicators, focusing on how to use precautionary monetary tools to reduce the financial and systemic risks that Iraq experienced during the period 2010-2022. Good precautionary monetary policies and indicators contribute effectively to mitigating crises. Despite the constraints facing monetary policy in achieving its objectives, especially financing the financial deficit and the weakness of the financial and banking structure, there has been relative success in the field of risk prevention. The study recommends the need to strengthen the legal and regulatory framework.

Keywords: Prudential monetary policy, Central bank, Indicators

المستخلص

السياسة النقدية الاحترازية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى الوقاية من الأزمات المالية المحتملة وتقليل مخاطر النظام المالي ، وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل اثر السياسة النقدية الاحترازية التي يتبناها البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمات الاقتصادية في العراق من خلال بعض المؤشرات الاساسية، والتركيز على كيفية استعمال الأدوات النقدية الاحترازية للحد من المخاطر المالية والنظامية التي شهدتها العراق خلال المدة 2010 - 2022، وان السياسات والمؤشرات النقدية الاحترازية الجيدة تساهم وبشكل فعال في الحد من الازمات، وبالرغم من القيود التي تواجه السياسة النقدية في تحقيق اهدافها، وخاصة تمويل العجز المالي وضعف الهيكل المالي والمصرفي، الا ان هناك نجاح نسبي تحقق في مجال الاحتراز للمخاطر، ويوصي البحث بضرورة تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي. الكلمات الرئيسية: السياسة النقدية الاحترازية ، البنك المركزي ، المؤشرات.

المقدمة

إن السياسة النقدية الاحترازية لها أثر بالغ في إدارة التوقعات الاقتصادية والتفاعل مع الأسواق المالية إذ تساهم هذه السياسة في تهيئة بيئة مستقرة تشجع على الاستثمار والنمو، وتقلل من تقلبات الأسواق المالية ، ومن خلال فهم طبيعة هذه العلاقة وتأثيراتها المتنوعة، يمكن لصناع القرار الاقتصادي تحسين تصميم وتنفيذ السياسات النقدية لتحقيق أهداف الاستقرار المالي والنمو المستدام. في هذا البحث، سيتم تحليل طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية الاحترازية وبعض المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وذلك من خلال استعراض الأدبيات الاقتصادية والانموذجات النظرية.

مشكلة البحث: تتركز مشكلة البحث في حدوث العديد من الازمات الاقتصادية والنقدية في العديد من بلدان العالم ومنها العراق ، بسبب عدم تبني السياسات النقدية الاحترازية ، وخاصة في ظل وجود مؤشرات نقدية تنذر بوجود مخاطر مستقبلية ، مما تترتب عليه تكاليف اقتصادية كبيرة .

اهمية البحث: يكتسب استقرار النظام المالي أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي بوصفه إحدى الدعائم الأساسية لتطور الاقتصاد الوطني وتقدمه ونظرا للدور الذي يلعبه البنك المركزي في الوصول الى الاهداف الاقتصادية والنقدية ، الا أن حدوث الازمات بمختلف انواعها يؤثر سلبا على استقرار الاقتصاد، لذا يحرص البنك المركزي العراقي على انتهاج منظومة تحوطية إشرافية ورقابية فاعلة.

فرضية البحث: يؤدي استخدام السياسة النقدية الاحترازية في العراق الى الحد من الازمات والصدمات الاقتصادية والمالية .

أهداف الدراسة: تتركز اهداف الدراسة في تحديد الاطار النظري للسياسة النقدية الاحترازية ، وتحليل عدد من مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية المتاحة في العراق.

ابعاد البحث: يتمثل البعد المكاني في البنك المركزي العراقي ، والبعد الزماني في المدة 2010 – 2022

منهجية البحث: يتبنى البحث منهج البحث العلمي الاستنباطي باستخدام اسلوب التحليل المالي .

خطة البحث: من اجل البحث لتحقيق هدف البحث واثبات او دحض فرضيته ، تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث تضمن الاول الأطر النظرية للسياسة النقدية الاحترازية والمبحث الثاني تناول الاطار الاحترازي للسياسة النقدية في العراق ، والمبحث الاخير تضمن تحليل مؤشرات مختارة للسياسة النقدية الاحترازية للبنك المركزي العراقي. فضلا على الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

السياسة النقدية الاحترازية: أطر مفاهيمية: هل يجب أن يكون للسياسة النقدية بعد احترازي؟ بمعنى، هل يجب على صانعي السياسة اتباع الاجراءات التقييدية لكبح التجاوزات المالية خلال فترة الازدهار؟ شغل هذا السؤال أذهان ادارات البنوك المركزية وباحثي السياسة النقدية لسنوات عديدة ، في الوقت الحاضر، هناك وجهتان سائدتان تزعم وجهة النظر الاولى أن السياسة النقدية يجب أن تركز حصريا على تفويضها التقليدي مع تفويض مخاوف الاستقرار المالي للسياسة الاحترازية الكلية. وتجادل وجهة النظر الثانية بأنه من الناحية العملية، قد تكون السياسة الاحترازية الكلية غير كافية للتعامل مع التجاوزات المالية نظراً لان ادواتها محدودة وغير مرنة. لقد ولد هذا الجدل عددا متزايدا من الأدبيات التي تبحث في تكاليف وفوائد السياسة النقدية الاحترازية (p1 : Ricardo J ، 2020) . ولبيان ذلك يمكن توضيح مجموعة من المرتكزات الاساسية حول السياسة النقدية الاحترازية وكما يأتي:

اولاً، التعريف بالسياسة النقدية الاحترازية ومتطلباتها ¹، **Prudential Monetary Policy**، هي مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها البنوك المركزية بهدف منع وقوع أو تخفيف الأزمات المالية وتقليل المخاطر النظامية في النظام المالي من اجل تعزيز الاستقرار المالي وضمان استدامة النمو الاقتصادي من خلال مراقبة وتنظيم المؤسسات المالية والأسواق . فعلى الرغم من تفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع جميع السياسات الاقتصادية إلا أن تفاعلها مع السياسة النقدية يحتل أهمية خاصة، لأن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استهداف النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام. ولأن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي فهو المستهدف الرئيس من لدن السياسة الاحترازية الكلية مما يجعل السياستين مكملتين لبعضهما بعض (Bank of England , 2009 : p.10) ويمكن تعريفها ايضاً بانها السياسة التي تستعمل في المقام الأول الأدوات الاحترازية للحد من المخاطر النظامية أو المالية على مستوى النظام وبالتالي تقليل حدوث الاضطرابات في الخدمات المالية الرئيسية التي يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على الاقتصاد الحقيقي، من خلال تبيط تراكم الاختلالات المالية اولا وبناء الدفاعات التي تثبط سرعة وحدة التقلبات اللاحقة وتأثيراتها في الاقتصاد ثانياً (IMF, 2011; p7).

ان نجاح (PMP) في تحقيق اهدافها النهائية يتطلب ما يأتي:

1. تهيئة بيئة مؤسسية متطورة وتعاون بين الجهات الرقابية على النظام المالي وكذلك التعاون مع السياسة المالية والسياسة الاحترازية الكلية، كذلك يعتمد نجاحها على طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد (الدورة الاقتصادية) لان تطبيق (PMP) سيكون له اثار في الناتج المحلي الاجمالي والاقتصاد والنفاق .
 2. تنفيذ إطار مؤسسي قائم على اسس قانونية قوية. ويعطي الاطار المؤسسي-السلطات المناسبة للمؤسسة المكلفة ببناء سياسة الاحتراز كما انه يسمح لقرارات السياسة المستقبلية بأن يكون لها وزن وتصبح ملزمة. فضلاً عن المساءلة، مما يحفز صانعي السياسات الاحترازية على الاداء بشكل افضل والتوصل الى قرارات ذكية تستند الى ادلة أكثر صلابة. Saad. (2019 : p284, Al-Abdali Abdullah) .
 3. إعطاء البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية في صنع السياسات التحوطية الكلية ودرجة عالية من الاستقلالية.
 4. الاعتماد لأغراض تحليل المخاطر النظامية على جميع المصادر والمعلومات المفيدة وتطبيق مجموعة من الأساليب: المؤشرات والأنموذجات الكمية، والبيانات الإشرافية والتقييمات والمعلومات النوعية الأخرى، بما في ذلك معلومات السوق (IMF, 2012: p.4). وبالتالي فإن (PMP) ليست غاية في حد ذاتها، بل هي وسيلة لاستعمال مجموعة من الادوات المناسبة التي ترمي الى توفير نظام مالي قوي قادر على التعامل مع الازمات والصدمات الخارجية في اثناء اداء وظائفه الاساسية المتمثلة في الوساطة المالية بكفاءة وفعالية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام .
- ثانياً، مراحل تطبيق السياسة النقدية الاحترازية، لغرض تطبيق (PMP) لتحقيق أهدافها، يتطلب الامر المرور بالمرحل الأربعة الآتية :**

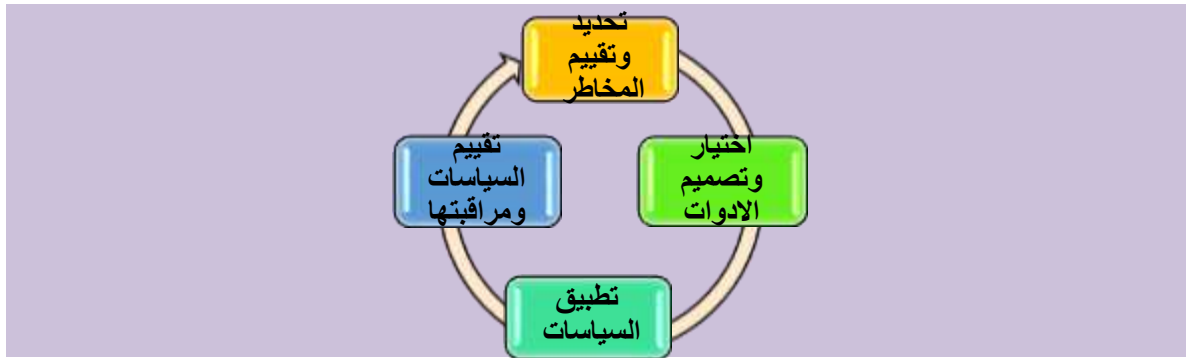
1. مرحلة تحديد وتقييم المخاطر النظامية: يتطلب في هذه المرحلة قيام البنك المركزي باختيار مؤشرات محددة وفعالة لتحديد المخاطر الموجودة والناشئة. وهذه المرحلة تتطلب أيضاً بسبب تنوع أوجه المخاطر النظامية في النظام المالي تهيئة بيانات متنوعة وجيدة.
2. مرحلة اختيار وتصميم الادوات: تتطلب هذه المرحلة من البنك المركزي بناء قاعدة بيانات، كما تتطلب تصنيف المؤشرات المستعملة بوساطة الاهداف الوسيطة والذي يساعد على تصنيف المخاطر والادوات إلى أنواع مختلفة. وفي هذه المرحلة يكون للمناقشة في اختيار الادوات الملازمة الاستعانة بآراء الخبراء في هذا المجال لاهميته (خلف ، 2019 : ص 5).

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

3. مرحلة تطبيق السياسات : يجب تحديد المدى المستهدف للقائمين على رسم السياسة الاحترازية فإذا كان المدى المستهدف هو الاجل القصير مثلاً فلا بد من التركيز على الادوات الاحترازية تبعا للاولوية التالية: نسبة الاحتياطي الالزامي، نسبة الدين إلى الدخل، نسبة الاقراض بالعملات الاجنبية، عدم التطابق الزمني لازواج العملات ، نسبة القروض إلى الودائع بالعملات الاجنبية، ثم نسبة القيود على الارباح الموزعة، إلى جانب الادوات التحوطية المطروحة من لجنة بازل، مع الاخذ بالحسبان إمكان تغير تلك الاولوية في ظل حدوث خطر ما يمكن استهدافه بإحدى تلك الادوات المعنية بذلك الخطر. (عبد القادر، المرسى ، 2021 : ص 37)

4. مرحلة تقييم السياسات ومراقبتها: يتعين عند إجراء التقييم أن تتمتع جهة التقييم بحرية الاطلاع على مجموعة من المعلومات والاتصال بأطراف ذوي الاهتمام. ويجب تقديم هذه المعلومات طالما أنها لا تخرق المتطلبات القانونية التي تقتضي. أن تبقى السلطات الرقابية هذه المعلومات سرية. فقد أظهرت التجارب من التقييمات في هذا المجال، أنه يمكن في أغلب الأحيان حل قضايا السرية من خلال ترتيبات خاصة بين جهة التقييم وبين السلطة الخاضعة للتقييم. ولابد لجهة التقييم من مقابلة مجموعة من الأفراد والمؤسسات، بما في ذلك السلطة أو السلطات الرقابية المصرفية والسلطات الرقابية المحلية. كما في المخطط (1) . (صندوق النقد العربي ، 2012 : ص 39).

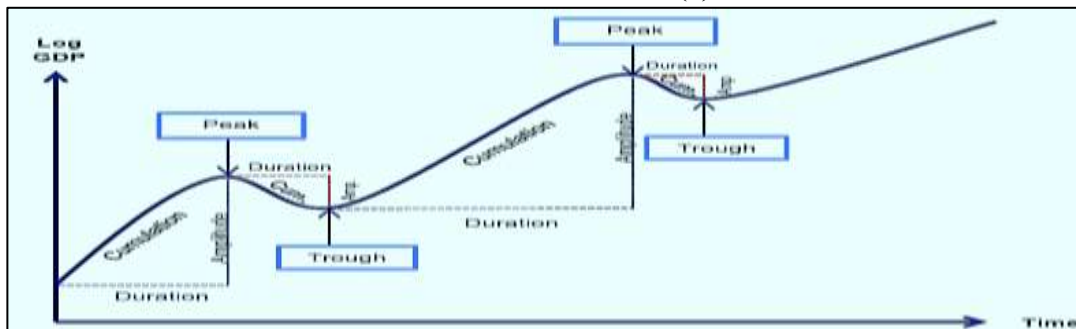
مخطط (1) مراحل تطبيق السياسة النقدية الاحترازية



Source: European), The Systemic Risk Board (2018ESRB Handbook on Operationalizing Macro-prudential Policy in the Banking Sector, p 13, available at:

ثالثاً – تأثير السياسة النقدية الاحترازية على GDP والازمات، من خلال التأكيد على تأثير السياسة النقدية الاحترازية على العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP والأزمات المالية، يمكن تقديم تقييم شامل للمكاسب الاقتصادية التي تحققها السياسات الاحترازية الكلية ، وأنها تكون أكثر فعالية ومرونة عبر قطاع البنوك والأسر، وفي تسهيل دورة الائتمان، وأيضاً التأثير في الدورة الاقتصادية ، وإن كل من التدابير المستندة إلى رأس المال والمقترض تستلزم المفاضلة بين المخاطر المالية والنمو الاقتصادي. والشكل (1) يوضح التطور النموذجي للاقتصاد خلال توسعتين وفترة ركود. (European Systemic ، 2018 : p 13)

شكل (1) السياسة الاحترازية الكلية ودورة الأعمال



Gadea, Laeven and Perez Quiro: Working Paper Growth-and-risk trade-off, European Central Bank (ECB), (2020), p 30

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

ومن خلال تحليل بيانات مجموعة من الاقتصادات المتقدمة، والتي تفصل بين مدد الركود والتوسع وتربط خصائص هذه الفترات (المدة والعمق والسعة) بتطور الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات التي سبقت تلك المدد. تظهر علاقة إيجابية غير خطية بين الزيادة في الائتمان وعمق الركود بالنسبة لمستويات الائتمان المنخفضة، تكون العلاقة بين الزيادة في الائتمان خلال مدد التوسع ومدة هذه الفترات إيجابية. على العكس من ذلك، بالنسبة للمستويات العالية من الائتمان، فإن هذه العلاقة سلبية، بينما يميل النمو الائتماني السريع إلى أن يتبعه ركود أعمق، فإن المزيد من الائتمان يعني ضمناً توسعات أطول لها تأثير إيجابي مباشر على النمو الاقتصادي. لذلك، فإن الزيادة المقبولة في الائتمان تشجع على مدة التوسعات وبالتالي النمو طويل الأجل للاقتصاد. لكن فائض الائتمان يقلل من مدة التوسع ويزيد من احتمال التسبب في ركود أكثر حدة. وبشكل عام، تمنح السياسة الاحترازية مستوى أمثل للائتمان يزيد من طول التوسعات مع خسائر ركود صغيرة نسبياً (Luc,Laeven, 2022: p19). وتقع على عاتق السياسة النقدية الاحترازية إدارة التوازن بين مدد التوسعة الأطول والركود الأعمق. من خلال الحد من أعراض المخاطر النظامية، والسياسة الاحترازية الكلية تجعل الركود أقل حدة وتستمر التوسعات لمدة أطول، مع آثار إيجابية على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. لكن السياسة الاحترازية الكلية يمكن أن تضر بطول التوسعات من خلال عدم السماح للائتمان بتمويل الأنشطة الاقتصادية المنتجة. ثم، إن القدرة على موازنة التكاليف قصيرة الأجل للسياسة النقدية الاحترازية مع فوائدها طويلة الأجل، أمر حيوي للأدوات الاحترازية الكلية (Alberto, 2021 : p.18). وقد أعد صندوق النقد الدولي تقرير أساسي يشتمل على متغيرات ضمن المجموعة الأساسية لمؤشرات السلامة المالية (جدول 1)، ويعمل على استخدام هذه المؤشرات للحيطة من الازمات بدلا من التنبؤ بها فقط وهذا للسماح باتخاذ اجراءات تمنع وقوع الازمة، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المالي للتأثر بالازمات المالية وهي ايضا تعمل بوصفها أداة للانذار المبكر في حالات تعرض الجهاز المصرفي والمالي للمخاطر (Evans, 2000 p.4).

جدول (1) مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية

مؤشرات الاقتصاد الكلي	المؤشرات الاحترازية الجزئية المجمعة	
<u>النمو الاقتصادي :</u> معدل النمو العام تدهور القطاعات <u>ميزان المدفوعات :</u> عجز الحساب الجاري مستوى الاحتياطي من النقد الاجنبي الديون الخارجية معدل التبادل التجاري تركيب واستحقاق تدفقات راس المال <u>التضخم :</u> عدم استقرار التضخم <u>اسعار الفائدة والصرف :</u> التقلب في اسعار الفائدة والصرف مستوى اسعار الفائدة الحقيقية المحلية ثبات معدلات الصرف ضمانات سعر الصرف <u>ازدهار الاقراض وسعر الاصول :</u> نوبات ازدهار الاصول نوبات ازدهار الاقراض <u>اثار العنوى :</u> ارتباط الاسواق المالية الاثار الجانبية للتجارة <u>عوامل اخرى :</u> - القروض والاستثمارات الموجهة لجوء الدولة للنظام المصرفي تاخر عمليات السداد في الاقتصاد	<u>الايادات والربحية :</u> عائد الاصول عائد الاسهم معدلات الدخل والائفاق مؤشرات الربحية والهيكلية <u>السيولة :</u> تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية التجزئة في معدلات التعامل مع البنوك الودائع بالنسبة للاجمالي النقدي نسبة القروض الى الودائع هيكل استحقاق الاصول والخصوم قياس السيولة في السوق الثانوية <u>الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق :</u> مخاطر الصرف الاجنبي مخاطر سعر الفائدة مخاطر اسعار الاسهم مخاطر اسعار السلع القاعدية <u>مؤشرات خاصة بالسوق :</u> اسعار السوق للادوات المالية مؤشرات على العوائد المفرطة تصنيف الائتمان هوامش العائد السيادي	<u>كفاية راس المال</u> نسب راس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر التوزيع التكراري لمعدلات راس المال <u>جودة الاصول</u> <u>مؤشرات المؤسسات المقرضة:</u> تركيز الائتمان القطاعي الاقراض المقيم بالعملة الاجنبية القروض غير العاملة القروض للمؤسسات العامة الخاسرة مخاطر الاصول الاقراض المرتبط بها مؤشرات الرفع المالي مؤشرات المؤسسة المقرضة نسبة الدين الى حقوق الملكية ربحية الشركات مؤشرات اخرى لظروف الشركات مديونية القطاع العائلي <u>سلامة الادارة :</u> معدلات الائفاق نسبة الايرادات لكل موظف التوسع في عدد المؤسسات المالية

Source: Evans, Leone, Gill et Hibers: macroprudential indicators of financial system soundness, Washington, IMF , 2000, p:4 .

المبحث الثاني . الاطار الاحترازي للسياسة النقدية في العراق

اولا ، الاطار المؤسسي للسياسة النقدية الاحترازية. تتمثل الخطوة الأولى في إضفاء الطابع المؤسسي. على السياسة النقدية الاحترازية من خلال تحديد الإطار المؤسسي. والقانوني الذي تعمل بموجبه هذه السياسة ، اذ يقوم البنك المركزي العراقي بمهام تطبيق السياسة النقدية الاحترازية على مؤسسات النظام النقدي في العراق، لأن البنك المركزي العراقي هو السلطة الإشرافية والرقابية على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، حيث تتولى الدوائر المختصة مهام مراقبة التزام المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بمتطلبات المعايير الاحترازية التي تضمن توافق الأوضاع المالية للمصارف مع المعايير الدولية والاشراف على عمليات منح الائتمان وحساب نسب السيولة ، ونُهيّ تراخيص مزاوله الأعمال المصرفية والتحويلات المالية، فضلا عن اقتراح تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم وتنظم الأنشطة المالية والمصرفية وتعزيز الرقابة من خلال تحليل وتقييم الأداء الدوري (البنك المركزي العراقي ، الموقع الرسمي <https://cbi.iq>).

والبنك المركزي العراقي يؤدي مهامه ووظائفه في سبيل تحقيق اهدافه الاساسية ضمن اطار السياسة النقدية التي تتركز في استقرار المستوى العام للأسعار كهدف رئيس واستقرار المستوى العام للأسعار كهدف وسيط ، اما الهدف التشغيلي فيتركز في سعر الصرف وسعر الفائدة قصير الاجل ، مستخدما ادوات السياسة النقدية المتمثلة في كل من ، نافذه بيع العملة الاجنبية التي تم انهاء العمل بها في نهاية عام 2024 وعمليات السوق المفتوح والتسهيلات القائمة ومتطلبات الاحتياط اللزامي وادوات السياسة النقدية غير التقليدية ، كما في الجدول (2) .

جدول (2) مكونات اطار السياسة النقدية في العراق لسنة 2024

الهدف الاساسي للسياسة النقدية Primary objective	الهدف الوسيط Intermediate target	الهدف التشغيلي Operational target	ادوات السياسة النقدية Instruments	نظام سعر الصرف Exchange Regime
استقرار المستوى العام للأسعار	استقرار المستوى العام لأسعار	سعر الصرف سعر الفائدة قصير الاجل	نافذه بيع العملة الاجنبية -عمليات سوق المفتوح - التسهيلات القائمة -متطلبات الاحتياط اللزامي -ادوات السياسة النقدية غير التقليدية	الربط الثابت التقليدي

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية .

ثانياً، الإطار القانوني الذي تعمل بموجبه السياسة الاحترازية الكلية. يخضع الإطار الاحترازي والقانوني لممارسة السياسة النقدية والرقابة المصرفية وإدارة الازمات في العراق لقانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 ، وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 ، وقانون مكافحة غسل الاموال رقم 93 لسنة 2004 ، وتشريعات اخرى ذات علاقة بالسياسة النقدية واجرائتها ، وتهيّ التشريعات المذكورة الأساس في تنظيم القطاع المصرفي والإشراف عليه ، والحفاظ على استقرار النظام المالي وسلامته . ويتضمن الدور الاحترازي للبنك المركزي وسياسته النقدية تطوير اللوائح التحوطية وسرياتها، ومراقبة الامتثال لهذه اللوائح، وإجراء عمليات تفتيش في الموقع وخارج الموقع للمصارف والمؤسسات المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة. اذ تتركز المهام الرئيسية للبنك المركزي العراقي في إدارة السياسة النقدية بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحفاظ على قيمة العملة الوطنية، الدينار العراقي ويستخدم أدوات مثل أسعار الفائدة والاحتياطي الإلزامي لتحقيق هذه الأهداف، وايضا إصدار وإدارة العملة الوطنية فهو المسؤول الوحيد عن إصدار العملة العراقية وتداولها، والرقابة والاشراف على القطاع المصرفي في العراق، ويتأكد من امتثال المصارف للقوانين واللوائح التنظيمية ، وايضا إدارة احتياطيات العراق من العملات الأجنبية والذهب ، وتقديم الخدمات المصرفية للحكومة من خلال عمله كوكيل مالي للحكومة، ويقدم لها خدمات مصرفية

متنوعة ،فضلا على تطوير وتحسين نظام المدفوعات في العراق، بما في ذلك المدفوعات الإلكترونية بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك المركزي العراقي بدور هام في تعزيز الشمول المالي في العراق، من خلال توفير الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع. كما يعمل على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من خلال تطبيق القوانين واللوائح ذات الصلة (المادة الرابعة ، قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004). ويحدد البنك المركزي العراقي المتطلبات التحوطية وكذلك الاجراءات الموحدة وطرق الاحتساب الواجب اتباعها من لدن المصارف ويحدد المتطلبات المنصوص عليها استجابة للظروف الاستثنائية المتعلقة بسعر الفائدة والاستحقاق والشروط الاخرى المنطبقة على اي نوع أو شكل من التمويل المقدم أو المستلم (بما فيها الودائع)

ثالثا ، الفرص والتحديات للسياسة النقدية الاحترازية في العراق: ترتبط السياسة النقدية الاحترازية بالسياسة الاحترازية الكلية ، بل هي جزء اساسي منها ومن ثم فإن عدم توفر التنسيق او التكامل المطلوب بين ادوات ووسائل السياسة النقدية مع عناصر السياسة الاقتصادية الكلية وخاصة السياسة المالية والسياسة التجارية وغيرها من السياسات ، فانه يفقد السياسة النقدية الاحترازية فرص عديدة لتحقيق الاستقرار النقدي ، وفي الوقت نفسه يشكل قيود وتحديات كبيرة تواجه عمل السياسة النقدية من اجل تطبيق أدوات التعامل مع التقلبات أو الأزمات في النظام المالي ، وهذا يجعل من الصعب تحديد تأثيرات كل سياسة إلى حد أنه يصعب تحديد التفاعل بين تأثيرات تلك السياسات مما قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها تؤثر على عملية الوساطة المالية في النظام المالي. واهم الفرص التي يمكن ان تتحقق للسياسة النقدية الاحترازية في العراق في سبيل تحقيق اهدافها يتمثل في ان انخفاض العجز في الموازنة العامة الذي يمثل فرصة يعمل البنك المركزي من خلالها على تفعيل السياسة النقدية بالطريقة التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي في العراق بدلا عن تمويل العجز وارتفاع الدين العام الداخلي ، الذي بلغ 80 ترليون دينار تقريبا وما يترتب على ذلك من تبعات وتحديات سياسية واجتماعية. وايضا من الفرص الاخرى الهامة التي تتيح للسياسة النقدية نقل تأثيراتها بانسيابية هو وجود بيئة اعمال سائدة او مساهمة والتي تتمثل بوجود مؤسسات مصرفية ومالية وسيطة تساهم في تمويل النشاط الاقتصادي بشكل يعزز اجراءات السياسة النقدية الهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي كاولوية لاهدافها ، وبالتالي تخفف من قيود الاتجاهات التضخمية وتقلبات اسعار صرف العملة المحلية. ومن هذا المنطلق تعمل السياسة النقدية في العراق وعن طريق البنك المركزي العراقي تبني اهداف اساسية كبعد استراتيجي على المدى المتوسط ، كما في المخطط (2) تتمثل في ، دعم وتعزيز الاستقرار النقدي وتعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الالكتروني وتدعيم الأمن السيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي. والحفاظ على نظام مالي رصين يضمن حقوق المتعاملين فيه وتطوير البنية التنظيمية وتنمية قدرات الموارد البشرية في البنك المركزي العراقي وتعزيز مكانة البنك محليا ودوليا وتعزيز امتثال القطاع المصرفي وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بما ينسجم مع تطور المعايير الدولية. (البنك المركزي العراقي ، الخطة الاستراتيجية الثالثة 2024 – 2026)

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

مخطط (2) اهداف الخطة الاستراتيجية للسياسة النقدية في العراق للمدة 2024-2026



المبحث الثالث

مؤشرات مختارة للسياسة النقدية الاحترازية للبنك المركزي العراقي، تُعد المؤشرات الاقتصادية والمالية إحدى أهم أدوات التحليل الاقتصادي والمالي التي تستعملها أغلب الدراسات الاقتصادية لمعرفة اداء السياسة الحالية والمستقبلية من جهة، وتفادي المخاطر التي قد تتعاقب عليها وتعرقل استمراريتها من جهة أخرى. وان إطار عمل استراتيجية السياسة النقدية الاحترازية يتضمن ربط أهداف هذه الاستراتيجية بالمؤشرات والادوات المستخدمة فيها. إذ إن المؤشرات تساعد في تحديد المخاطر وتقييم شدتها. ولذلك في هذا المبحث سيتم تحليل مؤشرات مختارة لغرض بيان واقع السياسة النقدية الاحترازية في العراق ودور البنك المركزي العراقي بكونه الجهة التنفيذية والرقابية والاشرفية، على وفق المعايير والنسب المعيارية الدولية او المحددة من البنك المركزي العراقي.

اولاً: تحليل مؤشرات كفاية الاحتياطيات الرسمية. تعد هذه النسب مؤشراً على مدى كفاية الاحتياطيات الرسمية التي بحوزة البنك المركزي الى جانب المؤشرات المعيارية الاخرى والتي تتمثل بأن يحتفظ البنك المركزي بنسبة احتياطيات رسمية الى عرض النقد الواسع (M2) والتي ينبغي ان لا تقل عن نسبة (20 %) ونسبة تغطية الاحتياطيات الرسمية الى أشهر الاستيرادات، والتي ينبغي ان تكون كافية لتغطية الاستيرادات بما لا يقل عن (6) أشهر.

1- تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية/M2 : من خلال الجدول (3) يتضح ان نسبة الاحتياطيات الرسمية الى عرض النقود بالمفهوم الواسع (M2) ولجميع سنوات الدراسة بانها قد تجاوزت النسبة المعيارية البالغة (20 %) ، بالتالي تُعد قادرة على دعم الثقة بالعملية المحلية في حالة حدوث ازمة محتملة للعملة المحلية، وسجلت نسبة الاحتياطيات الى M2 في السنوات (2012 ، 2013) وعلى التوالي (108.7 %، 103.4 %) اعلى قيمتين في سنوات الدراسة فقد كانت الاحتياطيات الاجنبية اكبر من M2 وهذا ما يدل على ارتفاع الثقة بالعملية المحلية ، وكذلك السنوات (2014 - 2022) كان فيها M2 اكبر من الاحتياطيات الاجنبية وهذا ما قد يفسر على وجود هروب لرؤوس الاموال الى الخارج ، اذ سجلت أدنى نسبة خلال المدة المدروسة بحدود (57.1 %) لسنة (2016) ويعزى ذلك لانخفاض الاحتياطيات الاجنبية نتيجة انخفاض اسعار النفط .

2. تحليل نسبة الاحتياطيات الرسمية الى الاستيرادات : يتضح من خلال الجدول (3) ان الاحتياطيات الرسمية تجاوزت مؤشر التغطية للاستيرادات والتي ينبغي ان تكون التغطية لا تقل عن مدة (6) أشهر الا انها قد حققت نسب تغطية عالية ولم تنخفض عن (13.5) شهر خلال المدة محل البحث. فيما شهدت الاعوام (2014، 2015) معدلات التغطية انخفاضاً بلغ مقداره (13) شهر يعود سبب ذلك الى تدهور الوضع الامني على اثر دخول التنظيمات الارهابية الى اجزاء من المناطق

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 - 2022

والمحافظات العراقية فضلا عن انخفاض اسعار النفط خلال الاشهر الاخيرة من تلك المدة فيما ادى ذلك الى انخفاض في حجم الاحتياطيات، ليشهد بعد ذلك المعدل تذبذبا نحو الزيادة بعد عام (2016) وصولا الى اعلى معدلات تغطية في الاعوام (202 ، 2022) إذ شهدت (18 و 21) شهر ويعزى ذلك الى زيادة الاحتياطيات بمقدار أكبر وبمعدل نمو على التوالي (18 و 51) % ، مما يعني ضياع فرصة بديلة في استثمارها. وبناء على ماسبق وعند مراجعة كفاية الاحتياطيات الاجنبية وفقا للمؤشرات المعتمدة، يتضح بان البنك المركزي العراقي حقق الحجم الكافي منها، وكذلك يتضح تجاوز الاحتياطيات الاجنبية الحجم الكافي بشكل كبير في اغلب سنوات الدراسة وفقا لمؤشرات الاحتياطيات بدلالة عرض النقد بالمعنى الواسع وعدد اشهر الاستيرادات، وهو ما يعكس السياسة الاحترازية التي اعتمدها البنك المركزي في الحفاظ على رصيد الاحتياطيات.

جدول (3) نسبة الاحتياطيات الرسمية الى السيولة المحلية والاستيرادات في العراق للمدة (2010 — 2023) (مليار ديناراً)

السنة	(1) الاحتياطيات الرسمية	(2) M2	(3) العملة المصدرة	(4) الاستيرادات	(5) نسبة الاحتياطيات الرسمية / M2 %	(6) نسبة الاحتياطيات / الاستيرادات شهر (7)
2010	59,228	60,386	27,507,3	51380	98.1	13
2011	71,410	72,178	32,157,4	5,5929	98.9	15
2012	82001	75,466	35,784,8	6,8800	108.7	14
2013	90649	87,679	40,630,0	73831	103.4	14
2014	77363	90,728	39,883,6	68329	85.3	13.5
2015	62984	84,527	38,585,1	56105	74.5	13.5
2016	52793	90,466	45,231,5	40433	57.1	15.7
2017	57,893	92,857	44,236,6	44757	62.3	15.5
2018	76,017	95,391	44,264,4	54059	79.7	16
2019	79,918	103,441	51,834.8	68719	77.3	13
2020	78,293	119,906	66,031.2	62787	65.3	14
2021	92,526	139,886	76,561.6	59065	66.1	18.8
2022	140,086	168,202	87,561.6	79896	83.3	21

المصدر: الجدول واستخراج النسب من عمل الباحثان بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي * تم الحصول على العمود (7) من خلال: — قسمة الاستيرادات على (12) شهر ومن ثم قسمة الاحتياطيات على متوسط الاستيرادات خلال الشهر

ثانياً - تحليل مؤشر رؤوس اموال المصارف: يعد من المؤشرات الايجابية البارزة في تعزيز الاستقرار المصرفي لما له من أثر كبير في زيادة الرافعة المالية ويضمن متانة وسلامة المصارف ويعزز من قدرتها على مواجهة المخاطر الى جانب تهيئة الحماية للمودعين. ولرصد مسار تطور رؤوس اموال المصارف العاملة في العراق خلال المدة (2010 - 2022) من بيانات الجدول (4) يتضح بأن إجمالي رأس المال للمصارف التجارية سجلت في نهاية عام 2010 ما مقداره (2.8) ترليون دينار، وبنسبة مساهمة (1.7%) من الناتج المحلي الاجمالي وهي موزعة بين المصارف الحكومية بواقع (603.6) مليار دينار والمصارف الخاصة (2.2) ترليون دينار، لتشهد في عام 2022 زيادة في اجمالي رؤوس الاموال للمصارف وتسجل (17.9) ترليون دينار وبنسبة مساهمة (4.3%) من الناتج المحلي الاجمالي منها (4.5) ترليون دينار للمصارف الحكومية، وبلغت رؤوس أموال المصارف التجارية الخاصة (13.3) ترليون دينار، وكذلك يلاحظ ان رؤوس اموال المصارف التجارية الحكومية في المدة (2015 - 2016) بلغت (2.2) ترليون ولم تتغير لتلك السنتين بسبب الازمة المزدوجة ازمة داعش وانخفاض اسعار النفط وما رافقها من زيادة النفقات وانخفاض في الايرادات، الا ان رؤوس اموال المصارف التجارية الخاصة حققت زيادة من (7.9) ترليون دينار في سنة (2015) الى (9.5) ترليون دينار في سنة (2016) والتي رافقها ارتفاع في نسبة مساهمة رؤوس الاموال في ال GDP وعلى التوالي بنسبة (5.2 و 5.9) % في (2015) و (2016) بعد ما كانت (0.3) % لسنة (2014) ، ويعود سبب تلك الزيادة الى ارتفاع رؤوس اموال المصارف التجارية الخاصة من جهة وانخفاض قيمة ال GDP بسبب الازمة من جهة اخرى .

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 - 2022

وبناء على ماسبق يعد هذا النمو في رؤوس اموال المصارف من المؤشرات الايجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر، ويضمن سلامة المصارف ومئاتها ويشكل حماية اكبر للمودعين، وهو ما يعكس السياسة الاحترازية التي اعتمدها البنك المركزي . ومع ذلك يعد هذا الارتفاع في رؤوس اموال المصارف ضئيلاً امام متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق، نظرا لارتباط الحدود العليا للاقراض والاستثمار براسمال المصرف واحتياطياته السليمة، إذ ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج الى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لتدخل بقوة في السوق العراقية ولتساهم بشكل فعال في تطوير الاقتصاد العراقي. والذي يستدل عليه بتدني نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مما يعكس ضعف العمق المالي للجهاز المصرفي في العراق

جدول (4) رؤوس اموال المصارف العراقية (الحكومية، الخاصة) للمدة (2010 - 2022) ترليون دينار

السنة	المصارف حكومية	المصارف خاصة	المجموع	نسبة التغير %	GDP بالاسعار الجارية	نسبة رؤوس الاموال الى GDP %
2010	0.6	2.2	2.8	-	162,064,565.50	1.7
2011	0.65	3.3	3.95	36	217,327,107.40	1.8
2012	1.3	4.6	5.9	51.3	254,225,490.70	0.2
2013	1.5	6.2	7.7	30.5	273,587,529.20	2.8
2014	1.5	7.6	9.1	18.2	266,332,655.10	0.3
2015	2.2	7.9	10.1	10.9	194,680,971.80	5.2
2016	2.2	9.5	11.7	15.8	196,924,141.70	5.9
2017	3.2	11.1	14.3	22.2	221,665,709.50	6.4
2018	3.4	11.7	15.1	22.4	268,918,874	5.6
2019	3.5	11.9	15.5	22.6	276,157,867.60	5.6
2020	4.3	12.6	16.9	25.4	215,661,516.50	7.8
2021	4.4	13.3	17.7	25.2	301,152,818.80	5.8
2022	4.5	13.3	17.9	25.3	415,628,494.40	4.3

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على اعداد متفرقة من التقارير السنوية للاستقرار المالي في العراق والنشرات الاحصائية للبنك المركزي.

ثالثاً. تحليل مؤشر تطور الائتمان : يوضح هذا المؤشر قدرة المؤسسات المصرفية على اداء وظائفها المتعلقة بتقوية الوساطة المالية على نحو يجعل وحدات الفائض (المدخرين) قريبة من وحدات العجز المالي (المستثمرين) عن طريق نظام مصرفي متين وسليم. وللوقوف على مدى التطور الذي شهده مؤشر الائتمان في العراق خلال المدة (2010- 2022) يتضح من بيانات الجدول (5) أن المصارف الحكومية قد استحوذت على النصيب الاكبر في منح الائتمان الذي بلغت نسبة متوسطه خلال المدة المدروسة بحدود (83%) وذلك لما تمتلكه هذه المصارف من رصيد ودائع اجمالي كبير يمكنها من ممارسة نشاطها المصرفي من خلال منح الائتمان، فضلاً عن ارتفاع حجم الودائع لديها لثقة الجمهور بها وذلك لأن ودائعها مضمونة بشكل كامل من لدن الحكومة، الا ان رؤوس اموال هذه المصارف في الحقيقة لا تتناسب مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر، وبالمقابل لم تتجاوز نسبة الائتمان الممنوح من لدن المصارف الخاصة خلال المدة المدروسة نسبة متوسطه عن (17%) وان معظم هذه القروض والسلف في الحقيقة تم منحها للموظفين والمتقاعدين الموطنة رواتبهم لديها ولم توظف لزيادة وتوسيع الطاقة الانتاجية في الانشطة السلعية، وكذلك سجل الائتمان الكلي في السنوات الاخيرة ارتفاعاً نتيجة زيادة المبادرات التي اطلقها البنك المركزي لتمويل قطاعات مختلفة والتي ركزت على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظراً الى الضمانات التي تستطيع هذه القروض توفيرها مقارنة بالقطاعات الاخرى وهو ما يعكس الدور المتواضع جداً لها بالقياس الى رؤوس اموالها وضعف دورها التنموي.

وعند مقارنة الائتمان الممنوح كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي والذي لم يتعدى كمتوسط خلال المدة عن (17.8%) بينما سجلت البرازيل (49%) كمتوسط في عام (2011) والذي يُعدُّ مستواه منخفضاً نسبياً وفقاً للمعايير الدولية، بحسب احصاءات البنك الدولي (WDI,2007) ان المتوسط العالمي سجل (83.3%) ، وان مجموعة OECD سجلت (87.1%) ، ومنطقة اليورو (99.1%). وفي المجمال فان نسب هذا المؤشر للمصارف التجارية (الحكومية والخاصة) في العراق منخفضة ولا تسمح بتهيئة المقومات الضرورية لاحداث تنمية حقيقية، ان الائتمان منخفض في العراق بالمجمال وما يتجه منه للقطاع الخاص قليل ، وثمة فرصة

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 - 2022

للسياسات النقدية والائتمانية لمواصلة تسريع الائتمان، لكن الامر يتعلق بالمحددات الاقتصادية للعمق المالي، فضلاً عن علاقة المالية العامة والقطاع الحكومي بالعمليات النقدية ونمو النقود وهي سقف الودائع المصدر الرئيس لتمويل الائتمان. وتبقى ازالة العوائق البنيوية معلقة على انجازات واسعة في التنمية الاقتصادية والتي يراد للقطاع المالي الاسهام فيها .

جدول (5) مؤشر تطور الائتمان النقدي المباشر الممنوح من المصارف التجارية وفجوة الائتمان للمدة (2010 - 2022)

السنة	الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية	نسبة المساهمة للمصارف الحكومية %	الائتمان الممنوح من المصارف الاهلية	نسبة المساهمة للمصارف الخاصة %	مجموع الائتمان النقدي الممنوح	GDP بالاسعار الجارية	معدل نمو GDP	نسبة الائتمان الممنوح / الناتج المحلي الاجمالي %	معدل نمو نسبة الائتمان الى GDP
2010	8,837,2	75.3	2,884,3	24.7	11,721,535	162,064,565.50	-	7.23	-
2011	16,567,7	81.4	3,776,3	18.5	20,344,139	217,327,107.40	34.10	9.36	29.43
2012	23,340,4	82	5,098,2	18	28,438,688	254,225,490.70	16.98	11.19	19.50
2013	23,386,9	78	6,565,0	22	29,952,012	273,587,529.20	7.62	10.95	-2.13
2014	26,877,8	78.7	7,245,1	21.2	34,123,067	266,332,655.10	-2.65	12.81	17.03
2015	29,077,6	79.1	7,675,0	20.9	36,752,686	194,680,971.80	-26.90	18.88	47.35
2016	29,849,8	80.2	7,330,3	19.7	37,180,123	196,924,141.70	1.15	18.88	0.01
2017	30,833,8	81.2	7,118,9	18.7	37,952,829	221,665,709.50	12.56	17.12	-9.32
2018	31,148,2	81	7,338,6	19.4	38,486,947	268,918,874.50	21.32	14.31	-16.41
2019	34,252,2	81.5	7,800,4	18.5	42,052,511	276,157,867.6	2.69	15.23	6.40
2020	41,852,8	84	7,964,9	16	49,817,737	215,661,516.50	-21.91	23.10	51.70
2021	44,524,2	84.1	8,447,3	15.9	52,971,508	301,152,818.80	39.64	17.59	-23.85
2022	50,722,6	83.7	9,853,4	16.3	60,576,014	415,628,494.40	38.01	14.57	-17.14

المصدر: الجدول واستخراج النسب من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات الاقتصادية والاحصائية للبنك المركزي العراقي على

الرابط : <https://cbiraq.org/Default.aspx>

رابعا، تحليل مؤشر نسبة كفاية رأس المال، يعكس هذا المؤشر الملاءة المالية للمصارف وقدرتها على مواجهة وامتصاص الصدمات لمخاطر السوق المالية والتشغيلية وتفاذي المخاطر المحتملة الناجمة عن عمليات الائتمان ومشكلات السيولة والتقلبات السعرية (الفائدة، الصرف، التضخم) والمخاطر التشغيلية كالنظم المحاسبية وتشغيلها وغيرها من المخاطر اولى البنك المركزي عناية فائقة بزيادة رؤوس اموال المصارف بغية تعزيز مركزها المالي بوصفه أحد خطوط الدفاع لتجاوز المخاطر المحتملة، اذ حدد البنك المركزي النسبة المعيارية لكفاية رأس المال (12%) وهي اعلى من النسبة المعيارية المحددة وفقا لمعايير بازل الثانية لقياس كفاية رأس المال والبالغة (10%) ولتتبع مسار تطورات نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في العراق للمدة (2010 - 2022) فمن بيانات الجدول (6) سجلت ادنى نسبة لكفاية رأس المال حوالي (77%) في عام (2010) نتيجة عدم تناسب رؤوس الاموال الاساسية والمساندة للمصارف مع موجوداتها من الاستثمارات المرجحة بالمخاطر وتعد هذه النسبة ضئيلة بالنسبة للسنوات اللاحقة لكنها جيدة عند مقارنتها مع النسبة المحددة من البنك المركزي العراقي، وعلى الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف ككل فقد شهدت انخفاضا من (285%) في عام 2018 لتصل في عام 2019 الى (173 %) وهذا يعكس ارتفاعا في قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر مما ادى الى انخفاض نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي. ثم ارتفعت الى (358%) في سنة (2020) نتيجة ارتفاع رأس مال المصارف (جدول 13) من (15.1) ترليون دينار في عام 2019 الى (16.9) ترليون في عام (2021) وكذلك انخفاض قيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر مما ادى الى ارتفاع نسبة كفاية رأس المال الى اعلى نسبة لها خلال المدة المدروسة . وبعد ان شهدت نسبة كفاية رأس المال ارتفاعا في عام (2020) وتسجل (358%) انخفضت في عام (2021) وتسجل نسبة (243%) وبنسبة انخفاض بلغت (-32.1) % بالمقارنة مع العام السابق وعلى الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف بصورة كلية من (16.9) ترليون دينار في عام 2020 ليصل

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

الى (17.7) ترليون دينار وذلك في عام 2021 ، انخفضت في عام (2022) وتسجل نسبة (159 %) وبنسبة انخفاض بلغت (-34.5 %) بالمقارنة مع العام السابق وعلى الرغم من ارتفاع رأس مال المصارف بصورة كلية من (17.7) ترليون دينار في عام 2020 ليصل الى (17.9) ترليون دينار وذلك في عام 2022 ، الامر الذي يعكس ارتفاعا في قيمة الاصول المرجحة بالمخاطر بمعدل اعلى من ارتفاع رأس المال للجهاز المصرفي. ومع ذلك فقد حافظ الجهاز المصرفي على المستوى المرتفع من الملاءة المالية نتيجة مكونات رأس المال التي اغلبها من الشريحة الاولى لرأس المال الاساس ثم هي اعلى من النسبة المعيارية المحددة سواء من لدن البنك المركزي (12%) او معيار بازل والبالغة (10%) لتعكس السياسة الاحترازية للبنك المركزي العراقي والكفاءة والتحوط لمجابهة المخاطر غير المتوقعة والتي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي وهذه النسب تعكس كفاءة الجهاز المصرفي على مجابهة المخاطر غير المتوقعة التي قد يتعرض لها والحفاظ على المستوى المرتفع من المقدرة المالية للمصارف. يتضح بان نسبة كفاية رأس المال لاتزال تعكس انخفاضا كبيرا تواجهها المصارف العاملة في العراق، فضلا عن ارتفاع اجمالي رأس مال المصارف الخاصة بالقياس الى المصارف الحكومية، الامر الذي يعكس تحفظ المصارف في منح الائتمان ولاسيما المتوسط والطويل الاجل، وتفضيل الائتمان قصير الاجل ذو المردود السريع وبمخاطر أقل، فضلا عن قيام المصارف برفع رؤوس اموالها استجابة لقرار البنك المركزي بزيادة رؤوس اموال المصارف بحد ادنى لا يقل عن (250) مليار دينار لكل مصرف، مما انعكس ايجابا على نسبة كفاية رؤوس اموالها والذي اتاح توفر السيولة العالية في خزائن المصارف، على حين مازالت رؤوس اموال المصارف الحكومية في مستوياتها ولم تصل الى سقف الزيادة المقررة. ومع ذلك فان ارتفاع قيمة هذا المؤشر عن النسب المعيارية المحددة من لدن السلطات النقدية المختصة في مجابهة المخاطر يعد مؤشرا جيدا من الناحية الاحترازية الا انه من ناحية اخرى يشير الى وجود موارد مالية معطلة ثم ضعف الدور الذي تضطلع به المصارف التجارية العراقية في تنشيط عجلة الاقتصاد من خلال الاستثمارات المتوسطة والطويلة الاجل في النشاطات السلعية واقتصادها على الاستثمارات القصيرة الاجل وفي الانشطة الخدمية ذات المردود المالي السريع.

جدول (6) مؤشر كفاية رأس المال للجهاز المصرفي للمدة (2010-2022)

السنة	نسبة كفاية رأس المال للمصارف (%)
2010	77
2011	89
2012	131
2013	146
2014	100
2015	106
2016	128
2017	224
2018	285
2019	173
2020	358
2021	243
2022	160

المصدر: تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، السنوات من (2010-2022)

خامسا، تحليل نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات. توضح هذه النسبة مدى احتفاظ المصرف بأصول تامة السيولة لمواجهة سحوبات المودعين وقياسها نسبة الى اجمالي الموجودات لدى المصرف، من الجدول (7) ان نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات بلغت ادنى نسبة لها (24.2%) في عام (2010) نتيجة ارتفاع اجمالي الموجودات وانخفاض الموجودات السائلة ، ثم سجلت نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الموجودات اعلى نسبة لها خلال مدة الدراسة (65.2%) في

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

عام (2015) وهي نسبة مرتفعة وفقاً للعرف المصرفي، واخذت النسب بالتفاوت ما بين الارتفاع والانخفاض بنسب مختلفة وصولاً إلى نهاية مدة الدراسة إذ سجلت (45.2 %) في عام (2022) وهي نسبة مرتفعة عن آخر (4) سنوات الأخيرة ابتداءً من (2018) إلى (2021) نتيجة ارتفاع حجم الأصول السائلة بنسبة (38.37 %) مقارنة بمعدل نمو إجمالي الموجودات البالغ (24.43 %) في عام (2022). وكانت النسب لجميع مدة الدراسة مشجعة على الرغم من التفاوت بينها وتنسجم مع العرف المصرفي وهذا يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي في ظل ارتفاع درجة المخاطرة. يلحظ مما سبق وجود بعض التأثير بين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وبين نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إذ شهدت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ارتفاعاً في عام (2011) إذ بلغت (56.2 %) تزامناً مع انخفاض نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي إذ بلغت (2.25 %) وبمعدل نمو سالب (8) % . وفي عام (2019) شهدت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات انخفاضاً إذ بلغت (43.2 %) رافقها انخفاض في نسبة إجمالي القروض المتعثرة وارتفاع الائتمان النقدي إذ بلغت (9.86 %) وبمعدل نمو سالب (22.2) % ويعود سبب الانخفاض إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع الائتمان النقدي المقدم لتلك السنة. كذلك وجود بعض التأثير بين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات وبين نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال إذ شهدت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ارتفاعاً في عام (2011) إذ بلغت (56.2 %) على حين ارتفعت نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال إلى (11.32) % وبمعدل نمو موجب بلغ (14.7) % هذا الارتفاع يعود إلى الزيادة الكبيرة في القروض المتعثرة . وفي عام (2019) شهدت نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات انخفاضاً إذ بلغت (43.2 %) رافقها انخفاض في نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي رأس المال إذ بلغت (2.6) % وبمعدل نمو سالب (19.5) % ويفسر سبب انخفاض هذه النسبة نتيجة لارتفاع رأس مال الجهاز المصرفي بعد استجابة المصارف العاملة في القطاع المصرفي لتعليمات البنك المركزي العراقي برفع رؤوس أموالها، مما يشير إلى انخفاض في المخاطر الحالية.

جدول (7) نسب مؤشرات السيولة الخاصة بـ (الموجودات السائلة والودائع والائتمان)

السنة	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الموجودات %	نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع %	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع %
2010	24.2	24.4	179.0
2011	56.2	36.2	138.7
2012	50.5	45.9	146.3
2013	52.8	43.5	200.1
2014	52.2	46.1	204.2
2015	65.2	57.1	225.7
2016	64.5	59.6	228.6
2017	52.2	56.6	152.8
2018	46.1	50.5	73.3
2019	43.2	51.2	70.1
2020	37.8	58.7	61.73
2021	40.62	55.1	67.41
2022	45.2	47	69.46

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الاحصائية السنوية وتقرير الاستقرار المالي لسنوات مدة الدراسة .

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات: في ضوء فرضية البحث ، تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات:

1. يُعد تطبيق السياسة النقدية الاحترازية بوصفه اجراءً وقائياً أحد العوامل المهمة في تحقيق وضمان الاستقرار المالي وسلامة المؤسسات المالية.

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

2. ان البنك المركزي العراقي حقق الحجم الكافي من الاحتياطات الاجنبية بشكل كبير في اغلب سنوات الدراسة وفقا لمؤشرات الاحتياطات وفقا لعدد اشهر الاستيرادات، وهو ما يعكس السياسة الاحترازية التي اعتمدها البنك المركزي في الحفاظ على رصيد الاحتياطات .
3. أن المصارف الحكومية تستحوذ على النصيب الاكبر في منح الائتمان ، اذ بلغت نسبة متوسطه خلال المدة المدروسة بحدود (83%) . وهذا يشكل مزاحمة واضحة للقطاع الخاص .
4. ان سيولة الجهاز المصرفي هي أحد العوامل المؤثرة في السلامة المالية ، اذ ان عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المودعين سوف يؤدي الى حدوث الازمات المصرفية والاقتصادية.
5. لا زال النظام المصرفي في العراقي يحتاج الكثير من اجل مواكبة تطور الادوات والتقنيات الحديثة في ادارة المخاطر المالية مقارنة بالانظمة المصرفية العالمية.
6. ان سلوك المصارف التجارية نحو أسعار فائدة مرتفعة نسبيا على القروض الممنوحة للجمهور وبمعدلات لا زالت تفوق معدلات التضخم ، قد يؤدي الى اعاقا عملية تمويل المشاريع التنموية ويتقاطع مع اهداف الاستقرار المالي.
7. التزام الجهاز المصرفي العراقي بالنسب المعيارية المحددة من البنك المركزي او النسب الدولية لبازل فيما يخص الاحتياطات الاجنبية ومناسيب السيولة ساعد في امتصاص اثر الازمات التي اجتاحت العراق لا سيما ازمة الحرب مع داعش و ازمة كوفيد- 19 بشكل نسبي الامر الذي يعزى الى اجراءات السياسة النقدية التي اتبعتها البنك المركزي العراقي بالرغم من القيود والتحديات التي تواجهها والمتمثلة بتمويل عجز الموازنة وضعف السوق المصرفي والمالي .

ثانياً، التوصيات

1. بما ان نتائج تحليل نسب مؤشرات الكفاية هي اعلى بكثير من النسب المعيارية الدولية فانه يستحسن توظيف جزء من هذه الارصدة للمساهمة في الصناديق السيادية العالمية ذات التصنيف العالي وذلك بموجب تصنيف معهد صناديق الثروة السيادية.
2. ان تكرار الازمات المصرفية واتساع نطاقها يتطلب اعطاء دور اكبر للسلطات النقدية في مراقبة البنوك بما يضمن عدم الافراط في الاقراض المصرفي مقابل ضمانات ضعيفة او من دون معرفة كاملة بالملاءة المالية للمقترضين .
3. إن تطبيق سياسات الحيلة الكلية وبما يتناسب وطبيعة القطاع المصرفي العراقي سيزيد من الاستقرار المالي و يجعل القطاع المالي داعماً للنمو الاقتصادي، في حال لو استثمرت الفوائض المالية عن النسب المعيارية الاحترازية بالشكل الذي يدعم عملية التنمية.
4. ضرورة توحيد الجهة التي تقوم بقياس مؤشرات السياسة الاحترازية ومتابعتها تحت اشراف مباشر من البنك المركزي لتستطيع رسم خارطة واضحة المعالم لطبيعة ومستوى المخاطر النظامية التي قد تهدد النظام المالي العراقي.
5. ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية الاحترازية لتفادي تعارض الاهداف وعدم تحقيق الاهداف المرسومة.
6. العمل على استمرار ادارة الاحتياطات الاجنبية للبنك المركزي العراقي على وفق افضل الممارسات الدولية بشرط ضمان السيولة وتجنب المخاطر إذ تكون متاحة للاستخدام عند طلب الحاجة اليها بالسرعة الممكنة.
7. ضرورة العمل على تحديد النسب الدنيا والقصى لكل اداة احترازية عند تطبيقها في القطاع المصرفي، مع مراعاة الاوضاع المالية والاقتصادية في البلاد، إذ تؤدي كل اداة دورها في التحوط ضد المخاطر، وان تكون في نفس الوقت وسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي إذ يقوم النظام المالي أثره في عملية الوساطة المالية .
8. يتطلب الامر اتخاذ تدابير متظافرة وقوية تتسم بالجذرية لاحداث التغيير المنشود . ويُفاد من دراسات شملت دولاً بمختلف مراحل التطور الاقتصادي والعمق المالي بان العوامل المؤسسية والابعاد القانونية والتنظيمية لها الفعل الاقوى في تطوير القطاع المالي للدول النامية ومنها العراق.

المصادر REFERENCES

1. البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي <https://cbiraq.org/Default.aspx>
2. البنك المركزي العراقي ، الموقع الرسمي <https://cbi.iq>
3. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة
4. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير الاستقرار المالي ، سنوات مختلفة
5. البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، تقرير السياسة النقدية ، سنوات مختلفة .
6. البنك المركزي العراقي دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .
7. قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004 .
8. البنك المركزي العراقي ، الخطة الاستراتيجية الثالثة 2024 – 2026 .

تحليل بعض مؤشرات السياسة النقدية الاحترازية في العراق للمدة 2010 . 2022

9. عبد القادر، حسام الدين محمد، غادة حليم المرسي عاشور ، تقدير أثر السياسات الاحترازية الكلية على الائتمان المصرفي في مصر: دراسة قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 51، العدد 1، 2021 ، ص 37 .
10. صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطات النقد الاجنبي، اعتمدها المجلس التنفيذي في سبتمبر 2004.
11. صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012، 2014 ، ص 39 .
12. صندوق النقد العربي، تطبيق معيار صافي التمويل المستقر والتحديات المرتبطة بازمة فيروس كورونا المستجد، تجربة بنك الكويت المركزي، 2021.
13. خلف، عمار حمد، سياسات الحيلة الكلية ودورها في تقليل المخاطر النظامية وضمان الاستقرار المالي ، مجلة الدراسات النقدية والمالية، البنك المركزي العراقي، العدد السادس، كانون الاول، 2019 ، ص 5 .
14. ثويني ، فلاح حسن، النظرية الاقتصادية والازمة المالية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 19 / 2009
1. Ricardo J. Caballero and Alp Simsek, Prudential Monetary Policy, March 14, NBER, working paper series, 2020 , p 1.
2. Alberto Martin, Caterina Mendicino, Alejandro Van der Groot, On the interaction between monetary and macroprudential policies, European central Bank, working Papers, No 2527 / February 2021, P 18.
3. Evans, Leone, Gill et Hibers: macroprudential indicators of financial system soundness, Washington, IMF , 2000, p:4 .
4. Bank of England , The role of macroprudential policy , A Discussion Paper , November 2009 , p.10.
5. (3) IMF, Macroprudential Policy: An Organizing Framework¹ Prepared by the Monetary and Capital Markets Department In consultation with Research and other departments, March 14, 2011 , p .7
6. Gailan Ismael Abdullah , Saad Abd Anjem Al-Abdali , The institutional framework of macroprudential policy in Iraq : reality and challenges, Journal of Humanities and Social Sciences 2019 , p284 – 285 .
7. IMF, The interaction of monetary and Macroprudential Policy, January 29, 2012 p 4.
8. Luc Laeven,, Monetary policy macroprudential policy, and financial stability, European central Bank, working Papers, No 2647 / February 2022, p 19_20
9. European Systemic Risk Board (2018), The ESRB Handbook on Operationalizing Macro-prudential Policy in the Banking Sector, p 13, available at: <https://www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/esrb>.
- Gadea, Laeven and Perez Quiro: Working Paper Growth-and-risk trade-off, European Central Bank (ECB), (2020), p 30